المحور الأول : عموميات حول الفساد

I_ المفهوم الشامل لمصطلح الفساد:

نجد للفساد عديد التعاريف كونه مفهوم واسع متشعب لكننا نختصرها جميعا بأسلوبنا الخاص فيما يلي :الفساد هو انحراف عن المعايير الأخلاقية ،الدينية ،الثقافية ،السياسية ،الاجتماعية والاقتصادية التي يسطرها أفراد المجتمع في مكان معين خلال فترة من الزمن . من خلال المفهوم نسطر النقط الأساسية التالية :

**كل انحراف عن المعايير التي يضعها المجتمع مهما كان بعدها تعتبر فسادا.

**كاما كان المجتمع أكثر اتزانا سيكون أكثر تشددا مع الفساد لأنه سيضع معايير أكثر دقة

**مفهوم الفساد مفهوم نسبي قد يختلف من زمن لآخر أو مكان لآخر (مثال شرب الكحول يعتبر طبيعيا في المجتمعات غير المسلمة وفسادا في المجتمعات المسلمة ،عما المرأة في بعض المجلالات يعتبر فسادا في زمن سابق....)

II_تطور مفهوم الفساد في الفكر العالمي :

يعد الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها كافة المجتمعات منذ القدم(ظهور البشرية)، سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، ودليل ذاك كون الفساد كان العامل الرئيسي في انهيار أغلب الأنظمة وتداول الحكم و محرك الثورات وباعث الانتفاضات وحركات التغيير الكبرى.وعلى ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ،تناول المفكرون منذ زمن بعيد مفهوم الفساد ولكن الملاحظ أن شكل تناول الفساد في ذلك الوقت كان يتسم بالعمومية والشمول حيث لم تكن هناك بحوث موجهة بشكل مطلق لمعالجة تفاصيل إشكالية الفساد بل إن الفساد كان يفرض نفسه عند مستويات مختلفة من تحليل عديد المواضيع ،خاصة منها الفلسفية ،الاجتماعية والسياسية.

ومن الأمثلة التي نعرضها للتدليل على ما سبق، استعمال مصطلح الفساد من قبل المفكرين

" Platon, Aristote, Thucy-did et Machiavel" بغرض الإشارة إلى كل أفعال الأفراد التي تخل بالمعايير الأخلاقية للمجتمع[1]، ولعل هذا يبرز بوضوح أن مركز ثقل مفهوم الفساد كان مرتبطا بجميع التجاوزات الأخلاقية التي بدورها تنعكس على المجتمع مباشرة ومن ثم على جميع المستويات الثقافية ،السياسية والعقائدية،وهنا تظهر بوضوح المساحة الواسعة التي اتخذها الفساد في تلك الحقبة.

[1] Johnson M., (1996), **The Search for Definitions : The Vitality of Politics and the Issue of Corruption**, Revue International des Sciences Socials n°149, P(371-387)

وفقا لما تقدم فقد ظل الفساد ولزمن طويل محتكرا من طرف باحثي علم الاجتماع والفلسفة السياسية والمدارس القانونية التقليدية وفق نظرة شمولية تعتبر الفساد انحرافا عن المعايير والقيم المتعارف عليها في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة.

،ومن أبرز الأمثلة على ذلك[2] نجد أن أرسطو Aristote أثناء تصنيفه للنظم السياسية قدم أهم النظم الفاسدة من خلال هيمنة وحكم الفرد ونزوعه لممارسة الاستبداد والطغيان على الأعضاء الذين يكونون مجتمع المدينة وتعد النظم الملكية المطلقة وحكم الأقلية إحدى النظم الأكثر فسادا من بقية النظم والحكومات الأخرى .

في نفس الإطار وفي فترة لاحقة (الفكر الكلاسيكي)نجد أن الأب الروحي للاقتصاد آدم سميث Adam Smith سار على نفس درب كل من دافيد هيوم David Hume وبرنارد ماندفيل Bernard Mandville ، هذا الأخير الذي انطلق من مسلمة أساسية أن الإنسان تواق ومحب بطبيعته للهو والراحة والهناء ولذلك فإن جميع الجهود التي يبذلها تتجه نحو تحقيق منفعته الشخصية ،حيث يرى آدم سميث Adam Smithبأن الإنسان ينجذب دائما نحو تحقيق رغباته ليثبت ميولاته تجاه الآخرين فالأنانية هي المحرك الأكثر استعمالا لتحقيق المطالب والنزوات [3].ومن هنا كانت نواة الفكر اللبرالي التي تفيد بأن البحث عن المنفعة الفردية يمثل العقلانية ويدفع إلى التصرفات الرشيدة ،ويحفز التنافس الذي يكون السوق مكانه أين يتحكم العرض والطلب وليس الأخلاق، وكون القاعدة الأساس للتعامل الاقتصادي هي المال باعتباره محددا لقيمة التبادل ،إلا إنه لا يتوقف عند هذا الحد ،بل يتعداه ليصبح هدفا في حد ذاته وبهذا يبحث الأفراد عن شتى السبل للحصول على أرباح أكبر وهذا ما جعل Marx يؤكد بأن المال هو الذي يفسد الفرد[4].

رغم اتجاه مفهوم الفساد نحو التخصيص وتناول أبعاده الاقتصادية من لدن قدماء الاقتصاديين، إلا أنه لم يكن محور دراسات اقتصادية كلية عميقة ،بل تمحور أساسا في دراسات علماء الإدارة والقانون من منطلق كونه سلوك انحراف عن الوظيفة العامة وبهذا لازم البعد الإنساني والاجتماعي للمفهوم في هذه المرحلة ومن بين الأعلام الذين تناولوه في هذا السياق نذكر

(Nye 1967, Heidenheimer 1970 ,Berg.Hahn et Schmidhauser1976, Jacek Tarkowski1989 , Becker.Gary1968 , Klitgaard Robert 1988, Rose-Ackerman Susan 1978,J.C.Scott 1972 ...)

والجدير بالملاحظة أنه في مطلع التسعينات ظهرت اجتهادات أكثر حول تناول مفهوم الفساد كمتغير في الاقتصاد الكلي للدول(التنمية ،الحكم الراشد ،العوائد القومية ،الناتج الوطني ،البطالة ،الفقر...) و وهنا كان التركيز على تأثير الفساد على العملية التنموية ومن أبرز الأسماء التي تناولت الموضوع بالتحليل والبحث الذي انصب أكثر على الشق الميداني من خلال استطلاعات

[2] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،2008/2007 ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالم الجزائر 1995-2006) ، مذكرة ماجستير ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة ،ص 28

[3] Isabelle Delattretraductrce(2003), **La corruption a foison regard sur un phénomène tentaculaire** ,La harmattan ,p16.17

[4] نفس المرجع السابق ،ص32

الرأي و تجميع وتنسيق المعلومات عن المجمعات الاقتصادية الكلية وتأثرها بالفساد نذكر على سبيل المثال لا الحصر وحسب أهمية الدراسات (لكثرة الأسماء التي ساهمت في هذا السياق):

(Jean Cartier-Bresson1995 , Barro. Robert1991, Della Porta1996, YMény , Mauro Paolo Kaufmann 1996, 1995 , Rose-Ackerman Susan1996, Shleifer.Andrei et Robert Vishny1992 ,J.F.Médard 1995 ,Vito Tanzi1997 …)

مع مطلع الألفية الثالثة استمر التركيز على تناول مفهوم الفساد من الشق الاقتصادي بشكل أوسع حيث شهدت هذه الفترة التفاف العالم بشقيه النامي والمتقدم حول ملف الفساد ولا أدل على ذلك من مساعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجمعيات الأعمال والمجتمع المدني لتكثيف الجهود نحو مكافحة الفساد ما أفرز بحوثا أكثر عمقا توجهت على الخصوص لدراسة إشكالية الفساد على صعيد الاقتصاد الجزئي ومن ثم على مستوى المؤسسات (حوكمة الشركات[5] ،شفافية المنافسة،نزاهة بيئة الأعمال...) ومن أبرز الأسماء التي أسهمت في تحليل هذا الجانب

(J.Cartier-Bresson , Rose-Ackerman Susan , Montigny Philipe ,P. Lascoumes ,Tobin …)

يبقى أن نذكر بأن أبرز الاجتهادات الموثقة للمفهوم الحالي للفساد الاقتصادي جاءت على يد خبراء المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي ومؤسسات مكافحة الفساد المستحدثة مع مطلع التسعينات وعلى رأسها مؤسسة الشفافية الدولية وقد تمخضت معظمها عن بحوث ميدانية تدرس حالات الفساد في مناطق العالم المختلفة.

III _ أبرز الصفات المشتركة لمختلف ممارسات الفساد الإقتصادي :

1– السرية : وهي صفة تشترك فيها جميع أنواع الأعمال الفاسدة ،كون الفاسدين يعون التجاوزات التي يقومون بها وما السرية إلا دلالة على الخطأ. وتعتبر السرية من أبرز خصائص ممارسات الفساد الاقتصادي بسبب خرقها لتقاليد المجتمع ،وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية قد تزول في بعض الحالات أين تحل محلها العلنية ويكون هذا عند استشراء الظاهرة بشكل مسيطر يفرض على المجتمع التعايش معها بشكل غير مستهجن [6].

2–تعدد الأطراف والتناقض :جدير بالذكر بأن معظم ممارسات الفساد الفساد تندرج تحت نطاق ما يسمى بالتآمري في دلالة واضحة على تعدد الأطراف التي تقوم بالفعل الفاسد ،كما أن أشكال الفساد تتسم بالتناقض مع المصلحة العامة لصالح

[5] يصفها تقرير Cadburyلعام 1992 بكونها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ،إذ يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات ،وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات.
لتفاصيل أكثر أنظر :
طارق عبد العال حماد، (2005)،**حوكمة الشركات (المفاهيم ،المبادئ التجارب)**،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر

[6] عبد المجيد حرارشة ، (2003)، **الفساد الإداري** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية ،إشراف :أ.د نعيم نصير جامعة اليرموك ،الأردن،ص 41

الخاصة.فعلا تزداد صعوبة القيام بالممارسة الفاسدة كلما تشدد المجتمع والقانون في ملاحقتها ما يجعل من الضروري إشراك أكثر من طرف لحماية هذه الممارسة ، ولهذا عادة ما تتظافر الجهود للقيام بالفعل الفاسد ،وذلك بغرض تمريره دون عقاب ،وعادة ما ينجر عن هذا التعاضد تمرير أعمال فاسدة في النخاع بشكل رسمي وقانوني بعد تعاون الجهات الرسمية مع المفسدين مقابل منفعة مادية أو معنوية حاضرة أو آجلة.

3- المرونة : حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة ولا أدل على ذلك من تطويره لأشكال تحاكي طبيعة كل مكان و زمان،فالممارسات الفاسدة تطور أساليبها لتستوعب كل المتغيرات الأصلية الثابتة والمستحدثة ما يجعل قياسها أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في أغلب الأحيان.

4- التمويه : وهو الإكثار من مراحل الفعل الفاسد بغرض تغطيته وهو أسلوب تشترك فيه عديد أشكال الفساد الاقتصادي (تبييض الأموال أبرز أشكال الفساد الاقتصادي الذي يمتلك هذه الخاصية)،ولعل خاصية التمويه هي التي تعزز هامش مرونة الممارسات الفاسدة ذلك أنه وفي سياقها يلجأ المفسدون إلى ابتداع عديد الممارسات التي من شأنها أن تحاكي طبيعة كل مكان و زمان وبهذا تتنامى أشكال الفساد بشكل متصاعد حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة .

ملاحظة هامة:الفساد الاقتصادي لا يستثني أي قطاع فهو ينطبق على القطاعات الثلاثةالخاص، والعام، والمجتمع المدني. كما يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية. ويتراوح بين الخداع، والأنشطة غير القانونية والإجرامية.

مفاهيم أساسية لتحليل الفساد الإقتصادي :

-مفاهيم متعلقة بالتحليل على المستوى الكلي:

النمو ،التنمية ،الخطة التنموية ،الاستراتيجية التنموية ،خطة الأعمال، قطاع الأعمال العام ،الحكم الراشد، المنظمات الحكومية وغير الحكومية ،المناقصات العمومية ،هيئات المجتمع المدني،الرقابة العامة...

-مفاهيم متعلقة بالتحليل على المستوى الجزئي:

الإفصاح ،الشفافية ،التنافسية ،خطة الأعمال ،استراتيجية الأعمال،قطاع الأعمال الخاص ،أخلاقيات الأعمال ، حوكمة الشركات،جمعيات أرباب العمل،الرقابة في التسيير.....

تطور الفساد الإقتصادي في الجزائر :

المرحلة	تطورات ظاهرة الفساد بالجزائر
العهد التركي	ظاهرة الرشوة في الجزائر بدأت كأزمة ثقة بين المواطن و الإدارة في العهد التركي.
الاحتلال الفرنسي	ظاهرة الرشوة في العهد الاستعماري تطورت لاحتواء التسلط والتمييز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال
المراحل الأولى للاستقلال	ظاهرة الرشوة بعيد الاستقلال ورثت كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر
الانغماس في المركزية	ظاهرة الرشوة أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون
الإصلاحات الاقتصادية وتبعاتها	ظاهرة الرشوة واصلت تناميها في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية
الالتزامات المحلية والدولية بالمكافحة	بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجدت الرشوة مناخا ملائما لتطور آلياتها ،وتتحول إلى مرحلة النهب المكشوف